وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

محاضرات مقياس الحكم الراشد و اخلاقيات المهنة

السنة الثالثة اعلام و اتصال (مقياس مشترك)

من اعداد د . فؤاد جدو

محاضرة بعنوان " ثلاثية مكونات الحكم الراشد "

تمهيد :

يعتبر الحكم الراشد من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية و هو بدوره يعتمد على عناصر أخرى لتحقيق الحكم الراشد بشكل أساسي و الذي يتكون من ثلاثية و هي القطاع الخاص و المجتمع المدني و الدولة و بدون هذه الثلاثية لا يتحقق الحكم الراشد الذي يسعى الى تعزيز دولة الحق و القانون و الشفافية و التنمية الشاملة.

1- تعريف الدولة :

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.

وللدولة عدة تعريفات وُضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر Max Weber - إذ عرَّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي.

كما عرَّفت موسوعة لاروس Larousse - الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة."

في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه".

- **مهام و أدوار الدولة :**

اولا تأسيس جيش لحماية مصالح الدولة والافراد

ثانيا حفظ الامن والنظام وتحقيق العدالة

ثالثا تنظيم القضاء وإنشاء محاكم

رابعا رعاية العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى

خامسا تمويل مؤسساتها العسكرية والأمنية والمدنية

سادسا اصدار العملة

سابعا التنظيم الإداري و السياسي و الاقتصادي

وظائف الخدمات

أولاً: التعليمية والثقافية

ثانياً: الرعاية الصحية

ثالثاً: المواصلات

رابعاً: خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي

خامساً: إنشاء موانئ وبناء المطارات

سادساً: الاتصالات السلكية واللا سلكية

2- **المجتمع المدني :**

يُعرَّف المُجتمَع المدنيّ « **la société civile** » بأنّه مجموع المُنظَّمات غير الربحيّة، وغير الحكوميّة المُستقِلّة تماماً عن السُّلطة السّياسية والتي تَمّ تأسيسها على يَد أفراد أو جماعات مُهتمة بالطّابع الإنسانيّ، وهي تشمل في مُجملها مجموعة المُنظَّمات الخيريّة، النقابات العُمّالية، النقابات المهنِيّة، مُؤسسات العمل الخيري، المُنظَّمات الخاصّة بحقوق الإنسان، النّوادي الرّياضية...

وبصفة أشْمَل يُمكن تعريف المُجتمَع المدنيّ بأنه إجماليّ التّنظيمات والمُؤسّسات ذات الطّابع الاجتماعيّ والتّطوعي التي تَملأ المجال العام بين الفَرد من جِهة والدّولة من جهة أُخرى.
يُعرَف كذلك مُصطلَح المُجتمَع المدنيّ بأسماء مختلفة أخرى لها نفس الدّلالة المَعنويّة، منها: المُجتمَع الأهليّ، المُنظَّمات التطوُّعية، القطاع المُستقِلّ، القطاع الثَّالث.

أدوار المجتمع المدني :

تَسعى مُكوّنات المُجتمع المدني لتَحقيق أهداف مُختلفة كُلٌّ حَسَبِ مَجال نشاطه ومُعتمِدة في ذلك على أُسُس خيريّة، أخلاقيّة، دينيّة، وثقافيّة.
لذلك يُعنى كل مُكوّن من مكونات المُجتمع المدني بنَشر الوعي بقضايا المُجتمع و من بينها القضايا المتعلقة بالفساد و كيفيات تحقيق التنمية و بترسيخ قِيَم المُواطنة والتَّماسك بين أفراد المُجتمع الواحد، بالمُساهمة الفعّالة في تحقيق العدالة الاجتماعيّة، بتَشريك المُواطن في تحديد مشاكل المجتمع وإيجاد الحُلول المناسبة لها. كما يَسعى كلّ مُكوَّن لِخلق حَلقة من التّواصل الفعّال بين أفراد المُجتمع وتشريكه في تنظيم فعاليّات ثقافيّة وتشجيعه على مُمارسة أنشطة مُختلفة تساهم في إبْراز مَواهبه وطاقاته البشرية اللاَّمحدودة وتقديمها في شكل مُتفرّد.
تَضطَلع مُنظّمات المُجتمَع المدنيّ بِدور هام في أي نِظام ديمقراطيّ نظرا لاستقلالِها عن الحُكومة والقطاع الخاص وهي تعمَل بَعيدا عن التّجاذُبات السّياسية لنُصرة قضيّة أساسيّة ألا وهي: زيادةُ الوَعي لدى الأفراد ودَعمِهم من أجل تنظيم مُشاركتهم في الحياة العامّة. فهي تتيح لهم التَّمكُّن من الخِيارات والمَنافع العامَّة ومُمارسة حُرياتهم في إطار قانوني يساعد على رِعاية مَصالحهم، توجُّهاتهم، وحقوقِهم دون المَساس بالقواعِد والضَّوابط العامّة.

3- القطاع الخاص :

تعريفه : ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد سواء في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال (كالشركات المساهمة مثلا)، وإن كان هناك بطبيعة الحال بعض الظروف والأوضاع التي تتطلب تشاور رجال الأعمال في القطاع الخاص مع السلطات العامة في بعض المسائل.

يقوم القطاع الخاص بدور مهم في تحسين الوضع الاقتصاديّ في الدول وتطويّره بوسائل مختلفة، ومن الأمثلة على الإجراءات التي يقوم بها لتحقيق ذلك ما يأتي:

-تعزيز عملية التصنيع وتحسين الخدمات والمنتجات التي يتلقاها المستهلك أو التي تصل إلى المجتمع بشكلٍ عام.

- إدخال تكنولوجيا وآليات ومعدات جديدة ومتطورة من شأنها توفير الوقت والجهد وتقديم أفضل جودة ممكنة.

-مساهمة القطاع الخاص بدعم الاقتصاد المحليّ من خلال تعزيز الأعمال التجاريّة الخاصة بخدمة المجتمعات.

-توفير أنظمة التبادل المحليّ بين الشركات الداخليّة.

-جذب انتباه المستثمرين المحتملين الذين يبحثون عن شركات قائمة لتوسعتها وتطويرها بشكل يلائم طلبهم.

خصائص القطاع الخاص :

- البحث عن الربح : حيث يعد الهدف والدافع الأساسيّ خلف أيّ عمل يتبع إلى القطاع الخاص هو تحقيق الربح، مع ضرورة تواجد أهداف أخرى تتضمنها رسالة المنظمات أو الشركات وقيمها، حيث تسعى بشكلٍ أولي إلى زيادة عائد الاستثمار وصافي الربح السنويّ.
- الاستقلالية المطلقة : تعد الشركات والأعمال التابعة للقطاع الخاص مستقلةً بحرية القرارات التي يتخذها صاحب العمل دون تدخل الجهات الخارجيّة أو الحكوميّة بذلك.
- التمويل الخاص : تحصل مؤسسات القطاع الخاص على التمويل الخاص بها وتبدأ بتشغيل رأس المال من خلال استخدام عدّة طرق، كإشراك المساهمين أصحاب القدرة الجيّدة ماليًا، أخذ القروض، أو من خلال القيام بالأنشطة الاستثماريّة.
- الملكية الخاصة : حيث تعد الملكيّة الخالصة لشركات وأعمال القطاع الخاص عائدةً على روّاد الأعمال والمستثمرين أو الأفراد والمجموعات من المجتمع، وبالتالي فإنَّه لا يتم إدارتها أو التدخل بأنشطتها من قِبَل الحكومات إلا من خلال الشراكة مع القطاع العام.
- ثقافة العمل : حيث تتمتع ثقافة العمل في القطاع الخاص بمستوى عالٍ من التنافسيّة، هذا وتتميّز بالنمو الوظيفيّ الذي يُبنى على الأداء والتعويضات والتحفيزات للموظفين، وتهتم شركات القطاع الخاص بخلق بيئة عمل أفضل للموظفين لديها في سبيل تحقيق الرضا الوظيفيّ والحفاظ على الميّزة التنافسيّة التي تمكنها من مجابهة الشركات الأخرى في سوق العمل.

4- العلاقة بين العناصر الثلاث و الحكم الراشد :

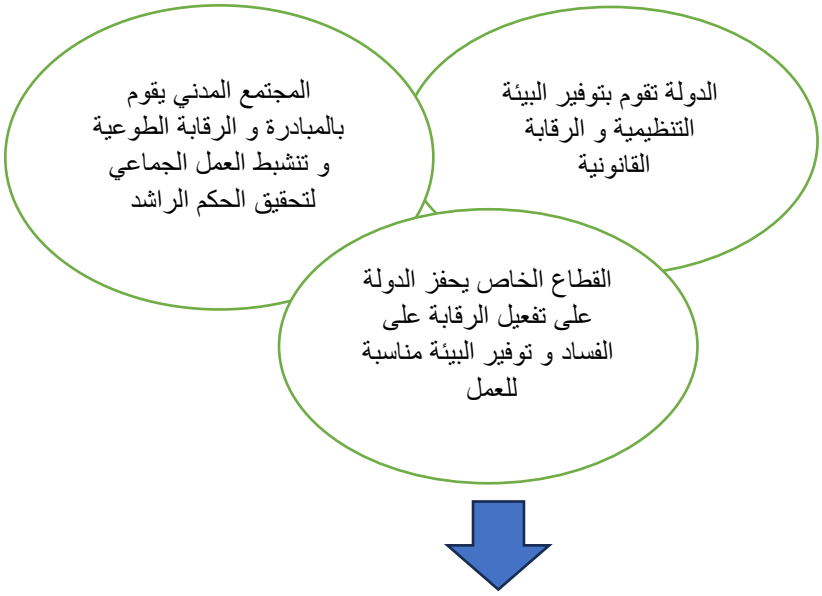

الحكم الراشد يقوم على التعاون بين العناصر الثلاث التي تؤدي الى تحقيق دولة القانون عبر الدولة و الشفافية عبر القطاع الخاص و الديمقراطية التشاركية عبر المجتمع المدني